في التعيين الباطل للشيخ أحمد قبلان

في منصب المفتي الجعفري الممتاز

قراءة قانونيّة موجزة

للعلامة الشيخ محمّد علي الحاج العاملي

تضيء على الخلل القانوني

في طريقة تعيين فضيلة الشيخ أحمد قبلان

في موقع المفتي الجعفري الممتاز

تشرين الأوّل 2020

توطئة

ما فتئ الشيخ محمّد علي الحاج العاملي يتابع قضايا الفساد في المؤسسات الدينيّة الشيعيّة الرسميّة في لبنان، وكان من تأثيراته إيقاف بيع الأوقاف، بعدما تصدى بجرأة ومثابرة لطريقة التعاطي مع أوقاف الطائفة الإسلاميّة الشيعية، ففضح الأمور، وساهم في التوعية، في ملف يجهله الكثيرون، حيث استعرض التجاوزات؛ في وقت سكت فيه أغلب أهل العلم.. ومَن كان منهم ينتقد المخالفات الشرعيّة فإنَّ انتقاداته لم تخرج من بين جدران الكهوف التي سجن فيها أهل العلم، كما سجنت فيها الطائفة عموماً؛ فكانت صرخة الشيخ العاملي يتيمة، وبالرغم من كونه وحيداً، لكن كانت لكلماته ومقالاته ومقابلاته تأثير ونتيجة.

كما أوصلت جهوده لإجراء تغييرات جذرية في إدارة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، في آذار 2017، هذا الذي سُمّي "انتخابات" للمجلس الشيعي، نتج عنها تعيين رئيس أصيل للمجلس، ونائبين له، مع ترميم الهيئتين الشرعيّة والتنفيذيّة.

وبنفس الإطار يتابع سماحته جهوده، الرامية لاحترام القوانين والأنظمة، بل واحترام المجتمع الشيعي..

لذا عمد لتفنيد الخلل الواقع في **دار الإفتاء الجعفري**، والإصلاح يبدأ من رأس الهرم؛ وهذا ما تجده في هذه الوريقات؛ ويليه مقال للصحفي القدير أحمد عياش، نُشِر سابقاً في جريدة النهار اللبنانيّة،

في التعيين الباطل للشيخ أحمد قبلان

في العام 2003 اعترضنا على طريقة تعيين فضيلة الشيخ أحمد قبلان في منصب **المفتي الجعفري الممتاز**، التي تمّت بطريقة سريّة للغاية، بعد أن استقال والده من هذا المنصب، ليعيّن ابنه فيه، اعتماداً على تفويض مزعوم من قبل أعضاء الهيئة الشرعيَّة في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

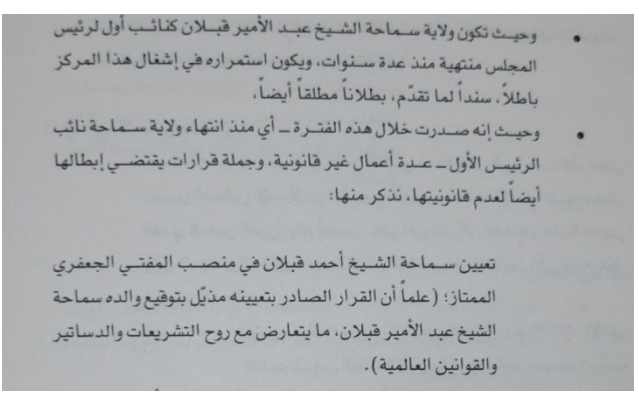

- وحيث تكون ولاية سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان كنائب أول لرئيس المجلس منتهية منذ عدة سنوات، ويكون استمراره في إشغال هذا المركز باطلاً، سنداً لما تقدّم، بطلاناً مطلقاً أيضاً،
- وحيث إنه صدرت خلال هذه الفترة ـ أي منذ انتهاء ولاية سماحة نائب الرئيس الأول ـ عدة أعمال غير قانونية، وجملة قرارات يقتضي إبطالها أيضاً لعدم قانونيتها، نذكر منها:

تعيين سماحة الشيخ أحمد قبلان في منصب المفتي الجعفري الممتاز؛ (علماً أن القرار الصادر بتعيينه مذيّل بتوقيع والده سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان، ما يتعارض مع روح التشريعات والدساتير والقوانين العالمية).

وفي العام 2012 لجأنا لمجلس شورى الدولة بدعوى كانت "سابقة" في تاريخ مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ومما تقدّمنا به

إبطال التعيين الذي حصل في موقع المفتي الجعفري الممتاز.. وما زلنا نتابع الموضوع، بالرغم من كوننا نتحيّن الظرف المناسب للجوء مجدداً للسلطات القضائيَّة، التي لنا ملء الثقة بأنّ مستقبلها القريب خير من واقعها.

وأمَّا الأسباب الموجبة للإبطال فهي:

أولاً: إنّ التعيين حصل بموجب تفويض من قبل أعضاء الهيئة الشرعيَّة لنائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ليقوم بتعيين المراكز الشاغرة، أو التي ستشغر.. ولكنّ النصّ القانوني يلزم بضرورة وجود اقتراح من قبل الهيئة الشرعيَّة في المجلس الشيعي؛ وفقاً للبند الثاني من المادَّة 28 من النظام الداخلي للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى تاريخ 4 أيلول 1969، والمكرّس بالقانون رقم 20 / 86، بتاريخ 14 حزيران 1986، حيث جاء النص عند الحديث عن صلاحيات الهيئة الشرعيَّة: **[اقتراح تعيين المفتيين الجعفريين وموظّفي دوائر الإفتاء الجعفري، والمدرسين والمرشدين الدينيين من اللبنانيين في الأمكنة التي**

تستدعي وجودهم فيها، واقتراح فصلهم، وسوى ذلك مما يتعلّق بشؤونهم].

وتالياً يكون هذا التفويض باطل، ولا أساس له، فليس من حق الهيئة الشرعيَّة أن تفوّض صلاحيتها لأحد، والمبدأ القانوني: **(لا تفويض من دون نص)** واضح وضوح الشمس.

وحتى إذا رجعنا لمهام الهيئة الشرعيَّة ضمن النظام الداخلي للمجلس الشيعي، (وهو النظام المكرس بالقانون رقم 20 / 86، بتاريخ 14 حزيران 1986) نجد المادَّة 28 منه تتحدث عن صلاحيات الهيئة الشرعية وليس فيها أي حق بتفويض قرارها، وكذلك المادَّة 29 التي تعطيها الحق بتأليف اللجان.. ولكن لا يوجد فيها حق التفويض.

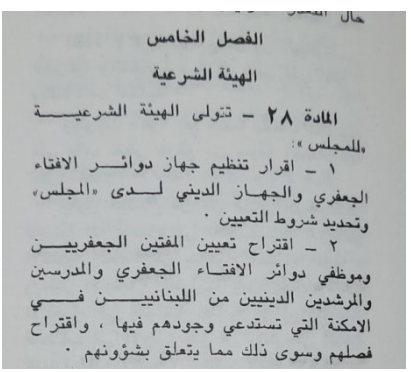

الفصل الخامس

الهيئة الشرعية

المادة ٢٨ – تتولى الهيئة الشرعية «للمجلس»:

١ – اقرار تنظيم جهاز دوائر الافتاء الجعفري والجهاز الديني لدى «المجلس» وتحديد شروط التعيين.

٢ – اقتراح تعيين المفتين الجعفريين وموظفي دوائر الافتاء الجعفري والمدرسين والمرشدين الدينيين من اللبنانيين في الامكنة التي تستدعي وجودهم فيها، واقتراح فصلهم وسوى ذلك مما يتعلق بشؤونهم.

وللعلم فإنَّ عضويّة الهيئة الشرعيَّة هي موقع تمثيلي، وليس من حق الشخص الممثل عن الناس

أن يُعطي حق قراره لأحد، على غرار موقع "النائب" فليس من حقه تفويض سواه ليقرر عنه..

ثانياً: جرى تعيين فضيلة الشيخ أحمد قبلان في فترة شغور، خلال العام 2003، حيث كان المجلس الشيعي في فترة شغور قانوني، وفترة تصريف الأعمال، وإن كان **"الحكم استمرار"** لكن لا يحق في هذه الفترة سوى تسيير المرفق العام، وليس من شأنهم إنشاء شيء جديد..

فقد توفّي رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين في أوائل العام 2001، وحصل شغور في موقع الرئاسة، وفي موقع نائب الرئيس كذلك، بعدما تمّ تعديل المادَّة 15 من القانون رقم 72 / 67، قانون تنظيم شؤون الطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة في لبنان، والتي اعتبرت أن مدّة نائب الرئيس هي مدّة الرئيس.

وأمَّا الشغور على مستوى الهيئة الشرعيَّة عموماً، فإنّ قانون "تنظيم شؤون الطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة في لبنان" رقم 72 / 67، نصّ في مادّته التاسعة على مدَّة ولاية الهيئة الشرعيَّة: **[تتألف الهيئة الشرعيَّة من اثني عشر عضواً من علماء**

الدين اللبنانيين، تنتخبهم مجموعة علماء الدين اللبنانيين لمدَّة ست سنوات].

وتالياً فقد انتهت ولاية الهيئة الشرعيّة في العام 1981، حيث كانت هذه الهيئة منتخبة في العام 1975، وآخر تمديد قانوني حصل للهيئة الشرعيَّة بموجب القانون رقم 99، الصادر بتاريخ 18 حزيران 1999: **[تمدد ولاية الهيئتين الشرعيَّة والتنفيذيَّة في المجلس المذكور أعلاه ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القانون]** وتالياً فيكون شغور المجلس بدأ فعلياً من تاريخ 18 حزيران 2002؛ وبقي الشغور حتى شهر آذار 2017، حيث صدر قانون عن مجلس النواب مدد بموجبه مدَّة المجلس ثلاث سنوات، كما حصل تعيينات في مواقع رئاسة المجلس.

ثالثاً: إنَّ تعيين الشيخ أحمد قبلان ذُيّل بتوقيع والده سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان، الأمر الذي يتعارض مع روح التشريعات في كلّ الأنظمة والدساتير في العالم، وفي لبنان ما زال النصّ الذي يلزم أن لا يكون هناك قرابة حتى الدرجة الرابعة

هو المعمول به في مؤسساتنا، هذا النص المستعمل منذ أيام السلطنة العثمانيَّة ولحينه.

رابعاً: كان يفترض نشر قرار التعيين في **الجريدة الرسميّة**، ولا مفاعيل له إذا لم ينشر بالجريدة، وهذا ما أكد عليه القانون رقم 646 الصادر خلال العام 1997 عن المجلس النيابي اللبناني: **[مادة: 1- تطبيقاً لأحكام المادّة 51 ولأحكام الفقرة الأولى من المادَّة 56 والمادَّة 57 من الدستور تنشر جميع القوانين في الجريدة الرسميَّة خلال مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها 2- تطبيقا لاحكام الفقرة الثانية من المادَّة 56 من الدستور تنشر المراسيم في الجريدة الرسمية خلال مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدارها].**

اقر مجلس النوآب،
وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المواد

المادة 1

مادة 1: 1- تطبيقا لاحكام المادة 51 ولاحكام الفقرة الاولى من المادة 56 والمادة 57 من الدستور تنشر جميع القوانين في الجريدة الرسمية خلال مهلة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها 2- تطبيقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة 56 من الدستور تنشر المراسيم في الجريدة الرسمية خلال مهلة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها 3- عندما ينشر قانون او مرسوم او قرار في ملحق لعدد من اعداد الجريدة الرسمية يتوجب ذكر تاريخ صدور الملحق على الملحق نفسه

المادة 2

مادة 2: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

يعبدا في 2 حزيران 1997
الامضاء: الياس الهراوي
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: رفيق الحريري
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: رفيق الحريري

أخيراً؛ إننا نربأ بالثنائي الشيعي الاستمرار بدعم كلّ من يتولّى منصباً بطريقة غير قانونيَّة، نربأ بهم أن يكون خطابهم يتركز على مكافحة الفساد وبنفس الوقت يغطون الخلل في مؤسسات الدولة عموماً، وفي مؤسسات الشيعة خصوصاً..

النصوص واضحة، ولا لُبس فيها، لا يحق للأب تعيين ابنه! لا يحق للهيئة الشرعيّة تفويض صلاحياتها! لا يجوز إجراء تعيينات في فترة تصريف الأعمال! يجب نشر القرارات والتعيينات في الجريدة الرسميّة! لا قيمة لهكذا قرار لم ينشر بالجريدة الرسميّة! ويحق الطعن بالتعيين خلال فترة معينة من النشر في الجريدة الرسميّة.

وينبغي الإلتفات لكون الإفتاء الجعفري هو مؤسسة رسميّة عامّة، وليس جمعية خاصّة، وليس إرثاً شخصياً.

يبقى أننا بصدد متابعة القضية في مؤسسات الدولة القضائيَّة، على أمل أن ينسجم رؤساء وزعماء لبنان مع خطاباتهم في الدعوة للإصلاح، ولمكافحة الفساد.

الإنجاز الأول لـ"دار الإفتاء الجعفري" في عهد الشيخ أحمد قبلان: صناديق دار الإفتاء الجعفري في الشوراع لجمع التبرعات كأنه لا تكفي ميزانية المليارات سنوياً من الدولة!؟

Ta7kikat News تحقيقات نيوز

٣٠ تموز ٢٠١٨، الساعة ٨:٠٩ ص • العامة

تحقيقات تسأل دار الإفتاء الجعفري في الجمهورية اللبنانية عن جدوى وضع صناديق تبرعات بإسمها في المناطق، ولقاء خاص مع الشيخ محمد علي الحاج العاملي ..

#تحقيقات_تسأل

Al Janoub News

٢١ نيسان ٢٠١٩، الساعة ٧:٣٠ م • العامة

هل دار الافتاء الجعفري بحاجة لجمع المال والتبرعات من المواطنين وهو المؤسسة التي تتبع رئاسة مجلس الوزراء وبالتالي تملك موازنة ثابتة اقل ما يقال انها متهمة بالارقام التي تم تغير هدرا وطنيا على مجالس طائفية .
والسؤال هنا برسم بلدية صور هل تستوفي البلدية رسوما من دار الافتاء بدل وضع تلك الصناديق أو هل دار الافتاء يمتلك الجرأة في الاعلان بشفافية كيف تصرف أموال الصدقات التي تُجمع من صناديق الصدقات وماشابه بها ؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!!!!

الإنجاز الثاني لـ"دار الإفتاء الجعفري" في عهد الشيخ أحمد قبلان: الإدعاء على الشيخ محمّد علي الحاج بتهمة القدح والذم بعدما طالب الشيخ العاملي بتطبيق الشريعة والقانون، ورفض بيع المساجد والأوقاف..

القضاء اللبناني يرد دعوى الشيخين قبلان ضد الشيخ العاملي ويغرمهما الرسوم

الشيخ محمد علي الحاج العاملي ينتصر على القبلانين

رد القاضي المنفرد المدني في بعبدا الياس مخيبر (الناظر في قضايا الأمور المستعجلة) الدعوى التي تقدم بها الشيخ عبدالأمير قبلان ونجله احمد بإسم مؤسستي «المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى» و«دار الافتاء الجعفري» ضد الشيخ محمد علي الحاج العاملي، «لعدم استنادها الى أساس قانوني سليم»، وفقاً لقرار القاضي مخيبر، مع «إبقاء الرسوم والنفقات القانونية» على عاتق الشيخين قبلان.

معتبراً ان الشيخ العاملي يتحدث عن قضايا فساد، وتتعلق بالمالية العامة، وأبرز مستندات توثق ما قاله، وعلى المجلس في حال عدم صحة ما قاله توضيح أو نفي هذه الاتهامات. ■

مقال الصحفي أحمد عياش

جريدة النهار 28 أيار 2020

تعيين أحمد قبلان مفتياً جعفرياً ممتازاً غير دستوري..

تعيين أحمد قبلان مفتياً جعفرياً ممتازاً غير دستوري
قرار لم يصدر في الجريدة الرسمية لا شرعية له!

أحمد عياش

ما زالت المواقف التي أطلقها المفتي الجعفري الممتاز، الشيخ أحمد قبلان، في كلمة عيد الفطر، تتفاعل. وفي موازاة الاهتمام بأبرز هذه المواقف التي وردت في كلمة الشيخ قبلان التي ورد فيها كلام [illegible] بالطائف، تتفاعل هي أيضاً [illegible] دينية ومدنية على السواء، واقع المؤسسات الدينية لهذه الطائفة التي تخضع لسيطرة "حزب الله" وحركة "أمل". هذه الأوساط التي تقف خارج هذا الثنائي طرحت عبر "النهار" عدداً من الملفات فتحتها كلمة المفتي قبلان غير المسبوقة. فما هي هذه الملفات؟

قبل الشروع في عرض هذه الملفات، نعرب وزير سابق ينتمي إلى الجيل الذي رافق ولادة المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى أيام الامام موسى الصدر، عن اعتقاده أن الشيخ قبلان حضّر نفسه ليكون وريثاً لوالده الشيخ عبد الأمير قبلان الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس الذي شغر العام 2001 بعد رحيل رئيسه الشيخ محمد مهدي شمس الدين. وعزت فترة أعوام قبل تثبيت الشيخ عبد الأمير قبلان في منصب رئيس المجلس الشيعي، فحمل لقب نائب الرئيس، في الوقت الذي كان فيه أيضاً يشغل منصب المفتي الجعفري الممتاز الذي تبوأه عام 1970، وما هو اليوم رئيس المجلس في الـ 84 من العمر، وهو مريض في العام 2003، أي بعد مرور عامين على تسلمه منصبه في المجلس الشيعي، على إسناد الافتاء الجعفري إلى نجله أحمد الذي ما زال في منصبه هذا منذ 17 عاماً.

لكن المفاجأة التي ظهرت في الأيام الماضية، تناولت قانونية واقع المفتي أحمد قبلان. فما هي هذه المفاجأة؟

يقول العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي لـ"النهار" إنه اتصل بالرئيس حسين الحسيني ليستشير معه في واقع مؤسسة الإفتاء الجعفري التي جرى تويتر منصبها الأول منذ العام 2003. وخلال النشاور تبين أن تعيين الشيخ أحمد قبلان لم يصدر في الجريدة الرسمية طوال الـ 17 عاماً المنصرمة. فقال الرئيس الحسيني للشيخ العاملي أن لا مفعول قانونياً لتعيين قبلان بموجب القانون الرقم 646 الصادر عام 1997. وأبرز الرئيس الحسيني صورة عن هذا القانون الذي ينص على الآتي: "تطبيقاً لأحكام المادة 51 والأحكام المادة 56 والمادة 57 من الدستور، تُنشر جميع القوانين في الجريدة الرسمية خلال مهلة 15 يوماً من تاريخ إصدارها".

كيف تمر فترة 17 عاماً على تولية الشيخ أحمد قبلان منصب الإفتاء الجعفري من دون الالتزام بالدستور والقانون؟

هذا السؤال وغيره حمّله، ولا يزال، جهوداً في داخل الطائفة الشيعية من أجل تصويب مسار العمل في مؤسساتها الدينية. لكن هذه الجهود وقفت أمام جدار ثنائي "حزب الله" وحركة "أمل" الذي تقاسم النفوذ في هذه المؤسسات بعد غياب الإمام الصدر ورحيل الشيخ شمس الدين. ولا يتعد رئيس المجلس الشيعي ولا نجله المفتي الجعفري الممتاز عن توجيهات ومصالح الثنائي. وأعطى مصدر ديني شيعي معارض لـ"النهار"، كمثال، مستشفى الزهراء التابع للمجلس الشيعي، الذي يأتي بمصالح جمة خزينة وتتجاهل مصالح أبناء الطائفة الآخرين.

انتشر في الأيام الماضية على مواقع التواصل الاجتماعي شريط مصوّر يسأل عن مصير القرعات التي تجمعها منذ أعوام دار الإفتاء الجعفري من دون وجه حق، إذ إن هذا الأمر يتعلق بمؤسسات خيرية على غرار تلك المرتبطة بالمؤسسة الحاكمة وبدار الفتوى وغيرها. ويروي مرجع شيعي لـ"النهار" قائعة جرت مع البطريرك الماروني الراحل مار نصرالله بطرس صفير عندما استقبل في بكركي رجل الأعمال المعروف الأمير وليد بن طلال. فعندما بادره الأخير بالقول إنه يحمل إليه شيكاً بضعة ملايين من الدولارات لتغطية البطريركية على المعذبين، التفت البطريرك صفير إلى أحد معاونيه قائلاً: "انونا حوّل الشيك إلى كاريناس". ثم أكمل الأمير وليد بن طلال كلامه مع البطريرك قائلاً: "سيدي أنا أحمل لك شيكاً خاصاً بك" (علم أنه 3 ملايين دولار أميركي)، فأجابه البطريرك صفير موجهاً كلامه أيضاً إلى معاونه قائلاً: "انونا حوّل هذا الشيك أيضاً إلى كاريناس".

تسارعت الاتصالات في الأيام الماضية بين شخصيات سياسية من طوائف عدة مع شخصيات شيعية دينية ومدنية، من أجل إصدار مواقف ترد فيها على المفتي قبلان. واعرب عدد من هذه الشخصيات الشيعية عن تعاطفها من هذه "الاستفاقة المتأخرة" على دور الشخصيات التي تدور خارج فلك الثنائي الشيعي. وروت بعض مصادر هؤلاء ما جرى قبل أعوام بين رئيس مجلس الوزراء السابق نجيب ميقاتي عندما كان في سدة رئاسة الحكومة بعد العام 2011 وفد من رجال الدين الشيعة من خارج الثنائي الذين حملوا إليه ملفات الفساد في مؤسساتهم الروحية. فكان جواب الرئيس ميقاتي لهم: "مثل ما عندكم فساد في مؤسساتكم لدينا فساد في مؤسساتنا!".

بالعودة إلى ملف الإفتاء الجعفري، علمت "النهار" أنه بموجب القوانين المرعية الإجراء، لا يحق للشيخ عبد الأمير قبلان تعيين أحد من أقربائه في أي منصب حتى الدرجة الرابعة، ما يعني أن نجله الشيخ أحمد هو في الدرجة الثانية من القرابة المحظور عليها أن تتبوأ أي منصب بموجب القرابة. الأمر الذي يفسّر عدم صدور قرار تعيينه في الجريدة الرسمية منذ 17 عاماً. وفي مقال منشور في الأول من كانون الأول عام 2018 تحت عنوان "واقع الإفتاء الجعفري" يقول الشيخ العاملي: "رغم الآليات الحديثة المتطورة لتولي المواقع والوظائف الرسمية التي تعتمدها الدول في عصرنا الراهن، ومع كل طروحات الإصلاح والمعاصرة في لبنان ومحيطه، وفي ظل ترتيب البيوت الداخلية للطوائف اللبنانية كافة، باستثناء البيت الداخلي الشيعي، فإن مواقع الإفتاء الجعفري يسودها الخلل والتسيّب بشكل غير مألوف بتاتاً، ما أدى إلى تراجع حضور هذه المؤسسة في الواقع الشيعي، حيث لم تعد تعني له شيئاً إطلاقاً، والدليل حضورها في جملة قضايا رسمية فقط".

عندما وجّهنا أخيراً سؤالاً إلى المفتي الشيعة كتابياً إلى وزارة العدل حول موازنة الافتاء الجعفري، لم يأتنا أي جواب.

هذا فيض من فيض، فهل سيحرك سكتنا؟

ahmad.ayash@annahar.com.lb

تعيين أحمد قبلان مفتياً جعفرياً ممتازاً غير دستوري قرار لم يصدر في الجريدة الرسمية لا شرعية له!

أحمد عياش / جريدة النهار 28 أيار 2020

ما زالت المواقف التي أطلقها المفتي الجعفري الممتاز، الشيخ أحمد قبلان، في كلمة عيد الفطر، تتفاعل. وفي موازاة الاهتمام بأبرز هذه المواقف التي وردت في كلمة الشيخ قبلان التي ورد فيها "لا للطائف"، تفاعل في أوساط شيعية دينية ومدنية على السواء واقع المؤسسات الدينية لهذه الطائفة التي تخضع لسيطرة "حزب الله"

وحركة "أمل". هذه الأوساط التي تقف خارج هذا الثنائي طرحت عبر "النهار" عدداً من الملفات فتحتها كلمة المفتي قبلان غير المسبوقة. فما هي هذه الملفات؟

قبل الشروع في عرض هذه الملفات، أعرب وزير سابق ينتمي إلى الجيل الذي رافق ولادة المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى أيام الامام موسى الصدر، عن اعتقاده أن الشيخ قبلان حضّر نفسه ليكون وريثاً لوالده الشيخ عبد الامير قبلان الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس الذي شغر العام 2001 بعد رحيل رئيسه الشيخ محمد مهدي شمس الدين. ومرّت فترة أعوام قبل تثبيت الشيخ عبد الأمير قبلان في منصب رئيس المجلس الشيعي، فحمل لقب نائب الرئيس، في الوقت الذي كان فيه أيضاً يشغل منصب المفتي الجعفري الممتاز الذي تبوأه عام 1970. وها هو اليوم رئيس المجلس في الـ 84 من العمر. وهو حرص في العام 2003، أي بعد مرور عامين على تسلمه منصبه في المجلس الشيعي، على إسناد الافتاء الجعفري إلى نجله أحمد الذي ما زال في منصبه هذا منذ 17 عاماً .

لكن المفاجأة التي ظهرت في الأيام الماضية، تناولت قانونية واقع المفتي أحمد قبلان. فما هي هذه المفاجأة؟

يقول العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي لـ"النهار" إنه اتصل بالرئيس حسين الحسيني ليتشاور معه في واقع مؤسسة الإفتاء الجعفري التي جرى توريث منصبها الأول منذ العام 2003. وخلال التشاور تبيّن أن تعيين الشيخ أحمد قبلان لم يصدر في الجريدة الرسمية طوال الـ 17 عاماً المنصرمة. فقال الرئيس الحسيني للشيخ العاملي أن لا مفعول قانونياً لتعيين قبلان بموجب القانون الرقم 646 الصادر عام 1997. وأبرز الرئيس الحسيني صورة عن هذا القانون الذي ينص على الآتي: "تطبيقاً لأحكام المادة 51 ولأحكام المادة 56 والمادة 57 من الدستور، تُنشر جميع القوانين في الجريدة الرسمية خلال مهلة 15يوماً من تاريخ إصدارها ."

كيف تمر فترة 17 عاماً على تولية الشيخ أحمد قبلان منصب الإفتاء الجعفري من دون الالتزام بالدستور والقانون؟

هذا السؤال وغيره حرّك، ولا يزال، جهوداً في داخل الطائفة الشيعية من أجل تصويب مسار العمل في مؤسساتها الدينية. لكن هذه الجهود وقفت أمام جدار ثنائي "حزب الله" وحركة "أمل" الذي تقاسم النفوذ في هذه المؤسسات بعد غياب الإمام الصدر ورحيل الشيخ شمس الدين. ولا يبتعد رئيس المجلس الشيعي ولا نجله المفتي الجعفري الممتاز عن توجيهات ومصالح الثنائي. وأعطى مصدر ديني شيعي معارض لـ"النهار"، كمِثَال، مستشفى الزهراء التابع للمجلس الشيعي، الذي يلبّي مصالح جهة حزبية وتتجاهل مصالح أبناء الطائفة الآخرين .

انتشر في الأيام الماضية على مواقع التواصل الاجتماعي شريط مصوّر يسأل عن مصير التبرعات التي تجمعها منذ أعوام دار الإفتاء الجعفري من دون وجه حق، إذ إن هذا الأمر يتعلق

بمؤسسات خيرية على غرار تلك المرتبطة بالبطريركية المارونية ودار الفتوى وغيرهما. ويروي مرجع شيعي لـ"النهار "واقعة جرت مع البطريرك الماروني الراحل مار نصرالله بطرس صفير عندما استقبل في بكركي رجل الأعمال المعروف الأمير وليد بن طلال. فعندما بادره الأخير بالقول إنه يحمل إليه شيكاً ببضعة ملايين من الدولارات لتنفقها البطريركية على المحتاجين، التفت البطريرك صفير إلى أحد معاونيه قائلاً: "أبونا حوّل الشيك إلى كاريتاس". ثم أكمل الأمير وليد بن طلال كلامه مع البطريرك قائلا" :سيدي أنا أحمل لك شيكاً خاصاً بك" (عُلم أنه 3 ملايين دولار أميركي(، فأجابه البطريرك صفير موجهاً كلامه أيضاً إلى معاونه قائلاً: "أبونا حوّل هذا الشيك أيضاً إلى كاريتاس ."

تسارعت الاتصالات في الأيام الماضية بين شخصيات سياسية من طوائف عدة مع شخصيات شيعية دينية ومدنية، من أجل إصدار مواقف تردّ فيها على المفتي قبلان. وأعرب عدد من هذه الشخصيات الشيعية عن امتعاضها من هذه

"الاستفاقة المتأخرة" على دور الشخصيات التي تدور خارج فلك الثنائي الشيعي. وروت بعض مصادر هؤلاء ما جرى قبل أعوام بين رئيس مجلس الوزراء السابق نجيب ميقاتي عندما كان في سدة رئاسة الحكومة بعد العام 2011 ووفد من رجال الدين الشيعة من خارج الثنائي الذين حملوا إليه ملفات الفساد في مؤسساتهم الروحية. فكان جواب الرئيس ميقاتي لهم: "مثل ما عندكم فساد في مؤسساتكم لدينا فساد في مؤسساتنا ."!

بالعودة إلى ملف الإفتاء الجعفري، علمت "النهار" أنه بموجب القوانين المرعية الأجراء، لا يحق للشيخ عبد الأمير قبلان تعيين أحد من أقربائه في أي منصب حتى الدرجة الرابعة، ما يعني أن نجله الشيخ أحمد هو في الدرجة الثانية من القرابة المحظور عليها أن تتبوأ أي منصب بموجب القرابة، الأمر الذي يفسّر عدم صدور قرار تعيينه في الجريدة الرسمية منذ 17 عاماً. وفي مقال منشور في الأول من كانون الأول عام 2016 تحت عنوان "واقع الإفتاء الجعفري"، يقول الشيخ العاملي: "رغم الآليات الحديثة المتطورة لتولي

المواقع والوظائف الرسمية التي تعتمدها الدول في عصرنا الراهن، ومع كل طروحات الإصلاح والمحاسبة في لبنان ومحيطه، وفي ظل ترتيب البيوت الداخلية للطوائف اللبنانية كافة، باستثناء البيت الداخلي الشيعي، فإن مواقع الإفتاء الجعفري يسودها الخلل والتسيّب بشكل غير مقبول بتاتاً، ما أدى إلى تراجع حضور هذه المؤسسة في الواقع الشيعي، حيث لم تعد تعني له شيئاً إطلاقاً، وانحصر حضورها في جملة قضايا رسمية فقط ."

عندما وجّه أخيراً أحد رجال الدين الشيعة كتاباً إلى وزارة المال حول موازنة الافتاء الجعفري، لم يأته أي جواب .

هذا غيض من فيض، فهل سيحرّك ساكناً؟

العلامة العاملي يردّ على قبلان: لا يحق لمن تولى منصبه بشكل غير قانوني انتقاد البطريرك!

في 21 سبتمبر، 2020 تحت تصنيف أحدث الأخبار

اعلان

بعدما اثار كلام على الشيخ أحمد قبلان حول ملف التأليف وعقدة وزارة المال في سياق ردّه على البطريرك بشارة بطرس الراعي جدلا واسعا، ردّ العلامة الشيخ

خاص/ صحافة بلا حدود- العلامة العاملي يرد على الشيخ قبلان:قبل أن تنتقد البطريرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني..

ردّ العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي على الشيخ أحمد قبلان قائلاً:

لا يحق لشخص يتولى منصبه بشكل غير قانوني أن يبقى يتربّص باللبنانيين لكي يزايد على بعض الأطراف السياسية في الطائفة، لعلّها تعتمده في مواقع السلطة الرسمية الشيعية.. وإن دور المؤسسة الدينية الشيعية ليس بالرد على البطريرك، أو على كل من يخالف

هوى البعض!..

وقالَ العاملي في حديث خاص لموقع "صحافة بلا حدود": "بمعزل عن صحّة أو عدم صحّة كلام البطريرك الراعي، ونحن مع تنزيه رجال الدين عن الزواريب السياسية؛ لكننا ندعو الأخ الشيخ أحمد قبلان لتقديم استقالته من موقعه الذي تولّاه بطريقة غير قانونية، وبذلك يبرهن للبنانيين أنه شخص نظيف الكف، ويحب وطنه، وأنه مع تطبيق القانون، وأنه يحترم المؤسسات؛ وإلا فإننا ننتظر انبلاج فجر لبناني جديد، وعندها لكل حادث حديث."

#صحافة_بلا_حدود

العلامة العاملي يرد على الشيخ قبلان: قبل أن تنتقد البطرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني

21/9/2020 0 Comments

العلامة الشيخ محمد علي الحاج

يللا ماغازين صوت الاغتراب اللبناني - جاء ردّ العلامة محمد علي الحاج العاملي سريعاً على كلام الشيخ قبلان بحق بكركي وسيدها. فكان الردّ عبر موقع صحافة بلا حدود كالتالي: قبل أن تنتقد البطرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني.. ردّ العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي على الشيخ أحمد قبلان قائلاً: لا يحق لشخص يتولى منصبه بشكل غير قانوني أن يبقى يتربص باللبنانيين لكي يزايد على بعض الأطراف السياسية في الطائفة، لعلّها تعتمده في مواقع السلطة الرسمية الشيعية.. وإن دور المؤسسة الدينية الشيعية ليس بالرد على البطرك، أو على كل من يخالف هوى البعض..! وقالَ العاملي في حديث خاص لموقع "صحافة بلا حدود": "بمعزل عن صحّة أو عدم صحّة كلام البطرك الراعي، ونحن مع تنزيه رجال الدين عن الزواريب السياسية؛ لكننا ندعو الأخ الشيخ أحمد قبلان

العاملي يرد على قبلان: "قبل أن تنتقد البطرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني"

منذ أسبوع واحد 0 217 أقل من دقيقة

العلامة العاملي يرد على الشيخ قبلان: قبل أن تنتقد البطرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني.

ردّ العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي على الشيخ أحمد قبلان قائلاً:

لا يحق لشخص يتولى منصبه بشكل غير قانوني أن يبقى يتربص باللبنانيين لكي يزايد على بعض الأطراف السياسية في الطائفة، لعلّها تعتمده في مواقع السلطة الرسمية الشيعية.. وإن دور المؤسسة الدينية الشيعية ليس بالرد

" سماحة العلاَّمة الشيخ محمد علي الحاج يرد على مفتي الشيعة " غير الشرعي " الشيخ أحمد قبلان "

" سماحة العلاَّمة الشيخ محمد علي الحاج يرد على مفتي الشيعة " غير الشرعي " الشيخ أحمد قبلان "

– قبل أن تنتقد البطرك توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني .

– لا يحق لشخص يتولى منصبه بشكل غير قانوني أن يبقى يتربص باللبنانيين لكي يزايد على بعض الأطراف السياسية في الطائفة ، ولعلّها تعتمده في مواقع السلطة الرسمية الشيعية ، ولن دور المؤسسة الدينية الشيعية ليس بالرد على البطرك ، أو

العاملي يدين كلام قبلان

بعدما اثار كلام على الشيخ أحمد قبلان حول ملف التأليف الحكومي وعقدة وزارة المال في سياق ردّه على البطريرك \مار بشارة بطرس الراعي جدلا واسعا، ردّ العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي على قبلان قائلاً: "لا يحق
لشخص يتولى منصبه بشكل غير قانوني أن يبقى يتربص باللبنانيين لكي يزايد على بعض الأطراف السياسية في الطائفة، لعلّها تعتمده في مواقع السلطة الرسمية الشيعية"، مشيرا ان "دور المؤسسة الدينية الشيعية ليس بالرد على البطرك،
أو على كل من يخالف هوى البعض..!". اقرأ ايضا: الراعي: «المالية» ليست ملكاً للشيعة..وأحمد قبلان يرد: الحكومة ليست حكراً على أحد! وقالَ العاملي في حديث لموقع "صحافة بلا حدود": "بمعزل عن صحّة أو عدم صحّة كلام
البطرك الراعي، ونحن مع تنزيه رجال الدين عن الزواريب السياسية؛ لكننا ندعو الأخ الشيخ أحمد قبلان لتقديم استقالته من موقعه الذي تولاه بطريقة غير قانونية، وبذلك يبرهن للبنانيين أنه شخص نظيف الكف، ويحب وطنه، وأنه مع
تطبيق القانون، وأنه يحترم المؤسسات؛ وإلا فإننا ننتظر انبلاج فجر لبناني جديد، وعندها لكل حادث حديث"

Alkalima Online
٢٣ أيلول، الساعة ٨:١٨ م • العامة
العاملي ردًا على قبلان: قبل أن تنتقد البطرك... توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني
alkalimaonline.com
العاملي ردًا على قبلان: قبل أن تنتقد البطرك... توقف عن تولّي منصبك بشكل غير قانوني

الشيخ العاملي يرد على الشيخين قبلان: المجلس الشيعي يحتاج الى ثورة تصحيحية
الشيخ العاملي يرد على الشيخين
المجلس الشيعي يحتاج
الى ثورة تصحيحية

الدار العاملية